الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس:

الحوكمة العالمية

من اعداد الاستاذ: د. عيدون الحامدي

الفئة المستهدفة : طلبة السنة 2 ماستر علوم سياسية ، تخصص: علاقات دولية

السنة الجامعية: 2025-2026

أولاً: الأهداف البيداغوجية للمقياس

يُعتبر مقرر "الحوكمة العالمية" من المقررات الأساسية في برامج العلاقات الدولية والعلوم السياسية، حيث يقدم للطلاب فهماً متعمقاً للتحولات الجذرية في طبيعة السياسة العالمية المعاصرة. يهدف هذا المقرر إلى تجاوز المفاهيم التقليدية للسياسة الدولية القائمة على العلاقات بين الدول فقط، ليشمل الفهم المعقد والمتعدد الأبعاد للحوكمة في عالم مترابط ومتشابك ، وإلى نقل الطالب من مستوى "فهم العلاقات الدولية التقليدية" إلى مستوى "تحليل إدارة العالم في غياب حكومة مركزية"، وذلك من خلال:

1. **الضبط المفاهيمي :**تمكين الطالب من التمييز الدقيق بين "الحوكمة (Governance) "و"الحكومة(Government) "، وبين "التدويل" و"العولمة."
2. **التحليل النظري :**استيعاب المداخل النظرية المفسرة للحوكمة العالمية (الليبرالية المؤسساتية، الواقعية الجديدة، والنظريات النقدية).
3. **دراسة الفواعل :**تحليل دور الفواعل من غير الدول (الشركات المتعددة الجنسيات، المجتمع المدني العالمي) وتأثيرها على سيادة الدولة الوطنية.
4. **التفكير النقدي :**مناقشة أزمات الحوكمة العالمية (أزمة الشرعية، الفعالية، والديمقراطية) وموقع دول الجنوب (والجزائر كنموذج) في النظام العالمي.
5. **استشراف المستقبل :**البحث في سيناريوهات إصلاح المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، المؤسسات المالية) في ظل صعود قوى جديدة.

ثانيا الفئة المستهدفة : طلبة السنة 2 ماستر علوم سياسية ، تخصص: علاقات دولية

المحور الأول : مفهوم الحوكمة العالمية :التطور والأبعاد المفاهيمية

توطئة:

يشهد المفهوم التقليدي للسياسة الدولية تحولاً جذرياً في عصر العولمة، حيث برز مفهوم "الحوكمة العالمية" كنموذج جديد لفهم وتحليل التفاعلات السياسية عبر الحدود الوطنية. هذا التحول يعكس الحاجة الملحة لإطار مفاهيمي أكثر شمولية وتعقيداً لمواجهة التحديات العابرة للحدود التي تتطلب حلولاً جماعية تتجاوز قدرات الدول المنفردة. يمثل هذا التقرير دراسة شاملة لتطور مفهوم الحوكمة العالمية، منظريه الرئيسيين، تحدياته المعاصرة، والإحصائيات التي توضح نموه الهائل في الأدبيات الأكاديمية والممارسة العملية.

1. جذور المفهوم الفكرية

يُعتبر جيمس روزنو (James N. Rosenau) الرائد الحقيقي في تطوير مفهوم الحوكمة العالمية من خلال مؤلفه الرائد "الحكم بدون حكومة: النظام والتغيير في السياسة العالمية" الذي صدر عام 1992. طرح روزنو فكرة أن الحوكمة يمكن أن تحدث دون وجود حكومة مركزية، مما يعني إمكانية وجود نظام منظم للتفاعلات السياسية دون سلطة عليا موحدة[2]. هذا المفهوم الثوري غيّر الطريقة التي ننظر بها إلى السياسة العالمية، حيث انتقلنا من التركيز على العلاقات بين الدول فقط إلى النظر في شبكة معقدة من التفاعلات بين فاعلين متنوعين

يُعرّف روزنو الحوكمة بأنها "الأنشطة المصممة لخدمة الضروريات الوظيفية للنظام"، موضحاً أن هذه الأنشطة تهدف إلى تنظيم الترتيبات التي تدعم الشؤون العالمية. هذا التعريف يبرز الطبيعة الوظيفية للحوكمة العالمية، حيث تركز على النتائج العملية أكثر من الهياكل الرسمية.

2. النمو الهائل في الأدبيات الأكاديمية

تشهد الإحصائيات على النمو الاستثنائي لمفهوم الحوكمة العالمية في الأدبيات الأكاديمية. فمن أقل من 10 منشورات في عام 1990، قفز العدد إلى أكثر من 5,800 منشور أكاديمي بحلول عام 2019، مما يمثل نمواً يزيد على 115,900%[4]. هذا النمو المتسارع يعكس الأهمية المتزايدة للمفهوم في فهم التحديات المعاصرة. يمكن تقسيم هذا النمو إلى ثلاث مراحل متميزة: المرحلة الأولى من 1990-1999 شهدت نمواً متواضعاً وصل إلى حوالي 200 مقال، والمرحلة الثانية من 2000-2009 حققت تسارعاً ملحوظاً وصل إلى 1,000 مقال، بينما المرحلة الثالثة من 2010-2019 شهدت انفجاراً حقيقياً في الإنتاج العلمي مع متوسط سنوي يزيد على 300 مقال. هذا التطور يعكس ليس فقط النمو الكمي بل أيضاً التطور النوعي في عمق وتنوع الأبحاث المتعلقة بالحوكمة العالمية.

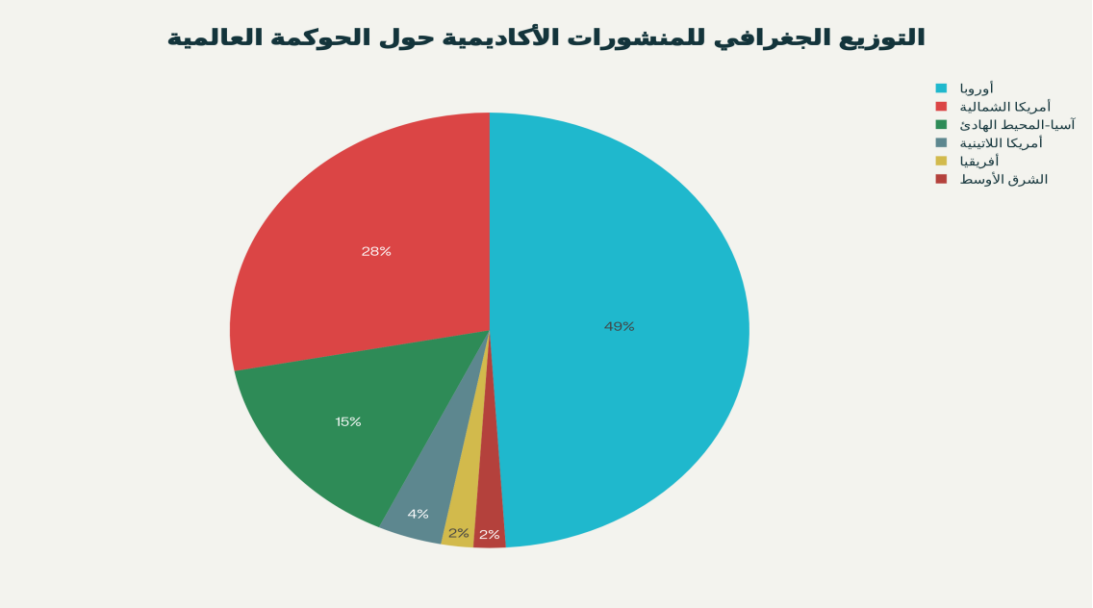

التوزيع الجغرافي لأبحاث الحوكمة العالمية حسب المناطق

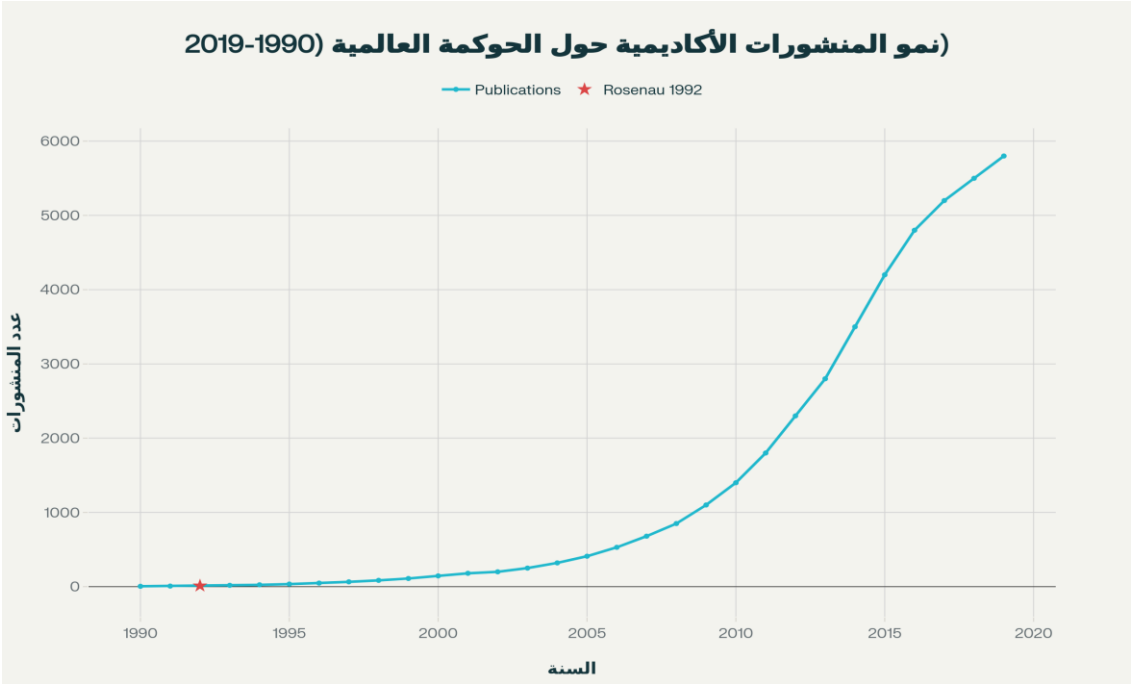

نمو المنشورات الأكاديمية حول الحوكمة العالمية من 1990-2019

3. التأصيل المفاهيمي للحوكمة العالمية

يعود أصل مصطلح "الحوكمة" Governance إلى الكلمة اللاتينية gubernare التي تعني التوجيه أو القيادة، وقد تطور المفهوم عبر الزمن ليشمل مجموعة واسعة من الممارسات والآليات التي تنظم العلاقات بين مختلف الفواعل في المجتمع. أما الحوكمة العالمية فتشير إلى مجموع الطرق والوسائل التي تستخدمها المؤسسات والمنظمات الدولية، العامة والخاصة، للتعاون على المستوى العالمي من أجل إدارة شؤونها المشتركة. ويعرّف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة من حيث التقاليد والمؤسسات التي تتم ممارسة السلطة عن طريقها في أي دولة، ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها،

وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

تختلف الحوكمة العالمية جوهرياً عن مفهوم "الحكومة العالمية" World Government، فبينما تشير الأخيرة إلى كيان سياسي مركزي يمتلك سلطة سيادية على المستوى العالمي، تعكس الحوكمة العالمية واقعاً أكثر تعقيداً يتسم بتعدد الفواعل وتشتت السلطة عبر مستويات مختلفة من الحكم. إنها نظام من الأنظمة يشمل شبكات معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على مختلف المستويات لمعالجة القضايا العابرة للحدود.

4. التطور المفاهيمي الحوكمة والحوكمة العالمية:

التعريفات المؤسسية الرئيسية

يُعرّف البنك الدولي الحوكمة بأنها "الطريقة التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل تحقيق التنمية". هذا التعريف يركز على البعد التنموي للحوكمة، مؤكداً على أهمية الاستخدام الفعال للموارد في تحقيق الأهداف المجتمعية.

من ناحية أخرى، يقدم جون راجي **(John Ruggie)** تعريفاً أوسع للحوكمة باعتبارها "تدبير الشؤون العامة، أي مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تدير بها أي جماعة بشرية شؤونها".يتميز تعريف راجي بالشمولية، حيث يتضمن الأبعاد الرسمية وغير الرسمية للحوكمة، ويؤكد على الطبيعة الجماعية لعملية صنع القرار

تطور مفهوم الحوكمة العالمية من تعريف مبسط كـ"الجهود الجماعية لمعالجة المشاكل" إلى تعريف أكثر تعقيداً وشمولية. يمكن فهم الحوكمة العالمية حالياً بأنها "مزيج معقد من الأفكار والقيم والقواعد والإجراءات والممارسات والسياسات والمنظمات، الرسمية وغير الرسمية، التي تساعد جميع الفاعلين على تحديد وفهم ومعالجة المشاكل العابرة للحدود"

تُعرّف الحوكمة العالمية أكاديمياً بأنها "**النظام المقصود الذي ينبثق من المؤسسات والعمليات والمعايير والاتفاقات الرسمية والآليات غير الرسمية التي تنظم العمل من أجل الخير المشترك**". هذا التعريف يؤكد على الطبيعة الهادفة للحوكمة العالمية وتنوع الآليات التي تعمل من خلالها.

يميز راجي بين الحوكمة العالمية والعلاقات الدولية التقليدية، موضحاً أن الأخيرة تركز على العلاقات بين الدول والمؤسسات الرسمية التي تشارك فيها الدول، بينما تشمل الحوكمة العالمية نشاطات على المستويات الدولية والعابرة للحدود والإقليمية داخل وخارج نطاق سيطرة الدول.

5. السياق والدوافع وراء بروز الحوكمة العالمية

أ. ضعف الدولة القومية في عصر العولمة

يُعتبر تراجع قدرة الدول القومية على السيطرة الكاملة على حدودها وتنظيم تدفق الأشخاص والسلع والأموال أحد أهم العوامل المحركة لظهور مفهوم الحوكمة العالمية. لم تعد الدولة القومية، كما يشير الباحثون، "الوحدة الطبيعية لحل المشاكل"، حيث تتطلب العديد من القضايا المعاصرة تعاوناً يتجاوز الحدود الوطنية

تواجه الدول تحديات متزايدة في التعامل مع القضايا العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة، التدفقات المالية غير المشروعة، والتلوث البيئي. هذا العجز النسبي للدول في التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد خلق فراغاً في الحوكمة ملأته أشكال جديدة من التعاون الدولي وآليات الحوكمة العالمية

ب. تزايد عدد وتأثير الفاعلين من غير الدول

شهد العقود الأخيرة نمواً هائلاً في عدد وتأثير الفاعلين من غير الدول، مما غيّر طبيعة السياسة العالمية بشكل جذري. تشير التقديرات إلى وجود حوالي 45,000 منظمة غير حكومية تلعب أدواراً مؤثرة في الحوكمة العالمية، بالإضافة إلى 8,500 شركة متعددة الجنسيات، و12,000 خبير وأكاديمي، و450 شبكة سياسات عالمية

تُظهر نظرية "تحول السلطة" التي طورتها جيسيكا ماثيوز **(Jessica T. Mathews)** كيف أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى إعادة توزيع السلطة بعيداً عن الدول نحو كيانات فوق-وتحت-دولية.تجادل ماثيوز أن "التركيز المستمر للسلطة في أيدي الدول الذي بدأ في 1648 مع صلح وستفاليا قد انتهى، على الأقل لفترة"

هذا التحول في توزيع السلطة لم يقتصر على تقليل نفوذ الدول فحسب، بل شمل أيضاً تمكين فاعلين جدد من تشكيل السياسة العالمية. المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، لا تلعب دوراً في تنفيذ السياسات فقط بل أيضاً في صياغتها ومراقبة تطبيقها

ت. المشاكل العالمية المعقدة

برزت في العقود الأخيرة مجموعة من التحديات العالمية التي تتطلب بطبيعتها حلولاً جماعية تتجاوز قدرات أي دولة منفردة. تتصدر قضية تغير المناخ والأوبئة العالمية قائمة هذه التحديات بمستوى إلحاح

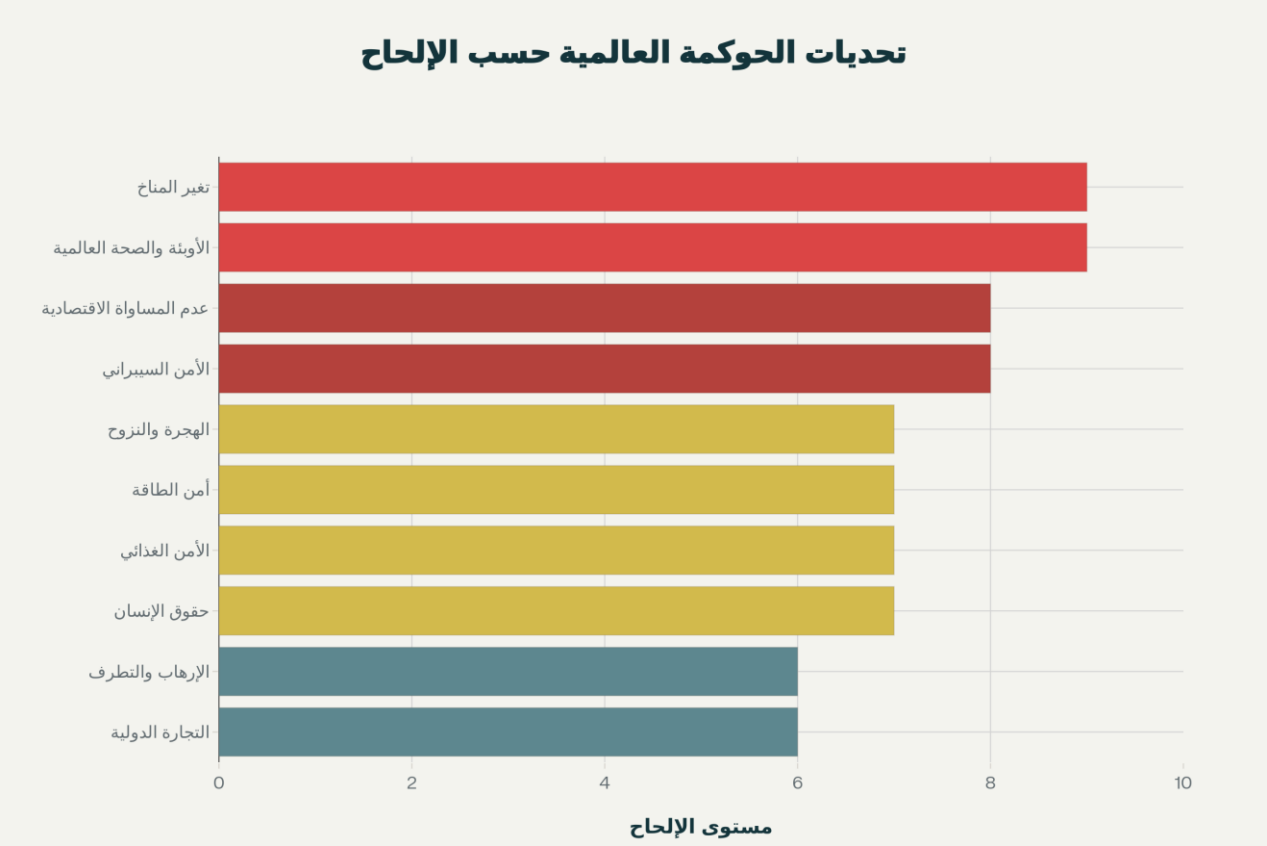

التحديات الرئيسية للحوكمة العالمية مرتبة حسب مستوى الإلحاح

التحديات الرئيسية للحوكمة العالمية مرتبة حسب مستوى الإلحاح تشمل التحديات الأخرى الأمن السيبراني وعدم المساواة الاقتصادية (10/8)، والهجرة والنزوح وأمن الطاقة والأمن الغذائي وحقوق الإنسان (10/7)، بينما يحتل الإرهاب والتطرف والتجارة الدولية مرتبة أقل نسبياً (10/6). هذا التدرج في مستويات الإلحاح يعكس تطور طبيعة التهديدات العالمية وتزايد تعقيدها

تتميز هذه المشاكل بخصائص تجعلها غير قابلة للحل من خلال الآليات التقليدية للسياسة الدولية: فهي عابرة للحدود بطبيعتها، تتطلب استجابات سريعة ومنسقة، وتؤثر على فاعلين متعددين بطرق مختلفة. كما أنها تتطلب مستويات عالية من التعاون الدولي (10/10-8) للتعامل معها بفعالية.

6. المبادئ المعيارية للحوكمة العالمية

يستند نظام الحوكمة العالمية، كما يوضح مايكل تسورن في نظريته الشاملة حول الحوكمة العالمية، إلى ثلاثة مبادئ معيارية أساسية تؤهله لتجاوز المفهوم الوستفالي التقليدي للسيادة:

- **أولاً**، المبدأ الذي يتحدى الفكرة الضمنية بأن جميع المجتمعات السياسية مقسمة إقليمياً من خلال إبراز مفهوم الخيرات المشتركة التي يجب تحقيقها معاً.
- **ثانياً**، المبدأ الذي يشكك في فكرة أن السلطات السياسية مطلقة من خلال الإشارة إلى حقوق الأفراد واستحقاقات الفواعل غير الحكومية التي يمتلكونها بشكل مستقل عن كونهم أعضاء في دولة.
- **ثالثاً**، المبدأ الذي يشكك في فكرة عدم وجود سلطات أخرى غير الدولة من خلال طرح إمكانية وجود سلطة دولية.

تتجسد هذه المبادئ في ممارسات ومؤسسات متنوعة، حيث يشير تسورن إلى أن نظام الحوكمة العالمية يحتوي على "جيوب من السلطة" **pockets of authority** وليس سلطة هرمية موحدة. هذه السلطة تستند بشكل متزايد إلى ما يسميه "السلطة المعرفية" **epistemic authority** التي تعتمد على الخبرة والمعرفة المتخصصة بدلاً من القوة القسرية التقليدية.

المحور الثاني: الأطر النظرية لتحليل الحوكمة العالمية

تتنوع المقاربات النظرية لفهم الحوكمة العالمية بين المدارس الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية، وكل منها يقدم عدسة تحليلية مختلفة لفهم هذه الظاهرة المعقدة.

1. الواقعية وموقفها من الحوكمة العالمية

تنطلق النظرية الواقعية من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بالفوضى Anarchy في غياب سلطة عليا فوق الدول، مما يدفع الدول كفواعل عقلانية أنانية إلى السعي لتعظيم قوتها وأمنها. من المنظور الواقعي، تُعتبر المؤسسات الدولية انعكاساً لموازين القوى بين الدول الكبرى وليست كيانات مستقلة ذات تأثير حقيقي. يرى هانز مورغنثاو، أحد أبرز المنظرين الواقعيين، أن المصلحة الوطنية المُعرّفة بمصطلحات القوة هي المحدد الرئيسي لسلوك الدول في النظام الدولي .

بالنسبة للحوكمة العالمية، يتشكك الواقعيون في قدرة المؤسسات الدولية على تجاوز حسابات القوة والمصلحة الوطنية. فمن وجهة نظرهم، أي نظام حوكمة عالمي سيعكس بالضرورة هيمنة القوى الكبرى وسيكون عرضة للتلاعب من قبلها لخدمة مصالحها الخاصة. وبالتالي، فإن الحديث عن حوكمة عالمية عادلة وفعالة يبقى طموحاً مثالياً لا يتماشى مع حقائق السياسة الدولية .

2. الليبرالية والمؤسسية الليبرالية الجديدة

على النقيض من الواقعية، تؤكد النظرية الليبرالية على إمكانية التعاون الدولي وأهمية المؤسسات الدولية في تسهيل هذا التعاون. يرى الليبراليون أن الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول يخلق مصالح مشتركة تدفعها نحو التعاون بدلاً من الصراع. تعتبر المؤسسية الليبرالية الجديدة، كما طورها روبرت كيوهان وآخرون، أن المؤسسات الدولية تلعب دوراً حيوياً في خفض تكاليف التعاون، وتوفير المعلومات، وتسهيل المراقبة، وبناء الثقة بين الدول .

من هذا المنظور، تمثل الحوكمة العالمية استجابة عقلانية للتحديات العابرة للحدود التي لا يمكن لدولة بمفردها مواجهتها. المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، توفر منتديات للحوار والتفاوض، وتساعد في صياغة القواعد والمعايير الدولية التي تنظم سلوك الدول. وبالتالي، فإن تعزيز الحوكمة العالمية يتطلب تقوية المؤسسات الدولية وتوسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف .

3. البنائية الاجتماعية

تقدم البنائية الاجتماعية، كما صاغها ألكسندر ويندت وآخرون، منظوراً بديلاً يركز على دور الأفكار والهويات والقواعد الاجتماعية في تشكيل السياسة الدولية. يرى البنائيون أن النظام الدولي ليس معطى مادياً ثابتاً، بل هو بناء اجتماعي يتشكل من خلال التفاعلات والممارسات بين الفواعل. في عبارته الشهيرة، يقول ويندت: "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، مشيراً إلى أن طبيعة النظام الدولي ليست محددة مسبقاً بل تتشكل من خلال الأفكار والمعتقدات المشتركة .

بالنسبة للحوكمة العالمية، يركز البنائيون على كيفية ظهور وانتشار القواعد والمعايير الدولية، وكيف تشكل هويات ومصالح الفواعل الدوليين. على سبيل المثال، انتشار قواعد حقوق الإنسان والديمقراطية لا يُفسّر فقط بالمصالح المادية بل أيضاً بقوة الأفكار والقيم والحركات الاجتماعية التي تروج لها. من هذا المنظور، تطوير حوكمة عالمية فعالة يتطلب بناء فهم مشترك وهويات جماعية تتجاوز الحدود الوطنية .

4. نظرية الحوكمة العالمية لمايكل تسورن

تمثل نظرية مايكل تسورن حول الحوكمة العالمية واحدة من أكثر المحاولات طموحاً لتقديم إطار نظري شامل يتجاوز النقاشات التقليدية بين الواقعية والليبرالية. يجادل تسورن بأن العالم قد انتقل من نظام دولي قائم على الفوضى إلى نظام حوكمة عالمي يتميز بوجود سلطة دولية ومبادئ معيارية مشتركة. هذا النظام يتكون من ثلاث طبقات مترابطة: المبادئ المعيارية العامة والعابرة للقطاعات، ومجموعة كثيفة من المؤسسات المحددة التي تحتوي على أنماط من السلطة والشرعية، والتفاعلات بين مجالات السلطة المختلفة داخل النظام والتي تكشف عن عجز شرعية خطير .

الادعاء النظري الرئيسي لتسورن هو أن سمات نظام الحوكمة العالمي الحالي قد أنتجت بشكل داخلي (endogenously) تسييساً politicization ومؤسسية مضادة counter-institutionalization للسلطات الدولية. التوترات الداخلية للنظام تغذي مشاكل الشرعية ومطالب بالتغيير، والتي تؤدي في النهاية - في بعض الحالات - إلى تراجع ترتيبات الحوكمة العالمية أو - في حالات أخرى - إلى تعميقها من خلال استجابات مؤسسية مناسبة .

يحدد تسورن مشكلتين نظاميتين للشرعية: غياب سلطة فوقية meta-authority للتعامل مع الصراعات البينية بين مجالات السلطة المختلفة (مثل التجارة والصحة)، مما ينتج عنه انحياز تكنوقراطي؛ وضعف الفصل بين السلطات، مما يدخل التراتبية والتفاوت المؤسساتي. هذا الانحياز في القوة، جنباً إلى جنب مع الانحياز التكنوقراطي، يُنتج مشاكل شرعية خطيرة .

5. نظرية تعقيد الأنظمةRegime Complexity

تركز نظرية تعقيد الأنظمة على ظاهرة تعدد وتداخل المؤسسات الدولية التي تتعامل مع قضية معينة. صاغ كال راوستيالا وديفيد فيكتور مصطلح "تعقيد الأنظمة" في مقالهما الرائد عام 2004 للإشارة إلى "مجموعة من الأنظمة الدولية المتداخلة أو المترابطة والتي تحكم قضية معينة". هذا التعقيد قد ينشأ من اختلاف المصالح بين الدول، حيث تسعى كل مجموعة من الدول ذات التفضيلات المتشابهة إلى إنشاء مؤسساتها الخاصة التي تعكس هذه التفضيلات .يمكن أن يكون لتعقيد الأنظمة آثار إيجابية وسلبية على الحوكمة العالمية. من الجوانب السلبية، قد يؤدي إلى الارتباك حول السلطة، وحدود تنظيمية غير واضحة، وعدم اليقين بشأن القواعد، مما يؤدي إلى انخفاض المساءلة ومستويات أقل من الامتثال بالالتزامات الدولية. قد يؤدي أيضاً إلى تكرار الجهود، ورؤية مشوشة، ونزاعات بين البيروقراطيات، وعدم الكفاءة. من ناحية أخرى، يمكن أن يجلب تعقيد الأنظمة فوائد وفرصاً للتعاون قد لا تحدث إذا تمتع نظام واحد باحتكار الحوكمة في مجال معين. التداخل الزائد في الاختصاصات بين المؤسسات المختلفة يجعل من الأقل احتمالاً أن يؤدي تجنب اللوم إلى إغفال القضايا .

6. الليبرالية المؤسساتية الجديدة

تُعتبر الليبرالية المؤسساتية الجديدة من أولى النظريات التي حاولت تفسير آليات الحوكمة العالمية، حيث تركز على دور المؤسسات الدولية الرسمية في تسهيل التعاون الدولي. تفترض هذه المقاربة أن الحوكمة العالمية تتحقق من خلال التعاون عبر المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة

التجارة العالمية ؛ تعترف هذه النظرية بوجود تحديات جوهرية مثل "العجز الديمقراطي" في هذه المؤسسات، حيث تفتقر إلى آليات المساءلة المباشرة أمام الشعوب المتأثرة بقراراتها. رغم ذلك، تحتفظ بالإيمان بقدرة المؤسسات الدولية على إدارة التعاون الدولي بشكل فعال إذا تم إصلاحها وتطويرها.

7. **القروسطية الجديدة (New Medievalism)** : طور هيدلي بول (Hedley Bull) مفهوم "القروسطية الجديدة" في كتابه "المجتمع الفوضوي: دراسة في النظام في السياسة العالمية" عام 1977، حيث قدم رؤية جذرية لتطور النظام الدولييجادل بول أن سيادة الدولة تتآكل تدريجياً، وأن العالم يتجه نحو التشظي وانتشار السلطة بين فاعلين متعددين، بشكل يشبه العصور الوسطى الأوروبية ؛ يصف بول هذا النظام كـ"نظام من السلطة المتداخلة والولاء المتعدد، يتماسك من خلال ادعاءات عالمية متنافسة". في هذا السياق، لا توجد سلطة واحدة مهيمنة، بل شبكة معقدة من الفاعلين الذين يتفاعلون ضمن ترتيبات مؤسسية متداخلة ومتنافسة أحياناً ؛ هذا المفهوم يوفر إطاراً نظرياً لفهم كيف يمكن للحوكمة أن تعمل في غياب سلطة مركزية، من خلال آليات التعاون والتنسيق بين فاعلين متعددين ذوي مستويات مختلفة من السلطة والنفوذ

8. **نظرية تحول السلطة** : أسست جيسيكا ماثيوز الأسس النظرية لمفهوم "تحول السلطة" في مقالها الرائد "Power Shift: The Rise of Global Civil Society"الذي نُشر في مجلة Foreign Affairs عام 1997 واعتُبر من أكثر المقالات تأثيراً في تاريخ المجلةتجادل ماثيوز أن نهاية الحرب الباردة لم تجلب مجرد تعديل في العلاقات بين الدول، بل "إعادة توزيع جديدة للسلطة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني" ؛ تركز نظرية تحول السلطة على كيفية تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعادة تشكيل هياكل السلطة العالمية. تُظهر ماثيوز كيف أن هذه التقنيات "تعطل الهرميات، وتنشر السلطة بين المزيد من الأشخاص والجماعات"، مما يفضل الشبكات اللامركزية على الأشكال التنظيمية الأخرى ؛ تُشير النظرية إلى أن التقنيات الجديدة تخفض بشكل جذري تكاليف التواصل والتشاور والتنسيق، مما يجعل الشبكات أكثر فعالية من الهياكل الهرمية التقليدية. هذا التطور يعطي أفضلية للفاعلين القادرين على الاستفادة من هذه الشبكات، مثل المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، على حساب الحكومات التي تعتمد على الهياكل البيروقراطية التقليدية.

المحور الثالث: منهجيات دراسة الحوكمة العالمية

1. **المنهج المؤسسي:** يركز المنهج المؤسسي على دراسة البنى والآليات التي تشكل نظام الحوكمة العالمية، بما في ذلك المنظمات الدولية والمعاهدات والأنظمة الدولية. يسعى هذا المنهج إلى فهم كيفية تصميم المؤسسات، وكيف تؤثر على سلوك الفواعل، وكيف تتطور مع مرور الوقت. يستخدم الباحثون في هذا الإطار أدوات تحليلية مثل التصميم العقلاني للمؤسسات rational design of institutions الذي يبحث في كيفية تشكيل الدول للمؤسسات الدولية لتحقيق أهدافها .

2. **المنهج المقارن :** يستخدم المنهج المقارن لدراسة أوجه التشابه والاختلاف في أنماط الحوكمة عبر مختلف القطاعات والمناطق. على سبيل المثال، يمكن مقارنة حوكمة التجارة الدولية مع حوكمة البيئة العالمية لفهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل آليات الحوكمة المختلفة. يساعد هذا المنهج في تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب مختلفة .

3. **المنهج الشبكي:** يركز المنهج الشبكي على تحليل العلاقات والتفاعلات بين الفواعل المختلفين في نظام الحوكمة العالمية. بدلاً من التركيز على المؤسسات الفردية، يدرس هذا المنهج الشبكات المعقدة من العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية والأفراد. يستخدم تحليل الشبكات الاجتماعية Social Network Analysis كأداة لرسم خرائط هذه العلاقات وفهم أنماط التأثير والسلطة .

4. **المنهج التاريخي والتطوري :** يتتبع المنهج التاريخي تطور أنظمة الحوكمة العالمية عبر الزمن، مع التركيز على اللحظات التحولية الكبرى مثل نهاية الحربين العالميتين أو نهاية الحرب الباردة. يساعد هذا المنهج في فهم كيفية تشكل الأنماط الحالية للحوكمة العالمية وما هي القوى التاريخية التي أثرت فيها. كما يوفر سياقاً لفهم التحديات المعاصرة وإمكانيات التغيير المستقبلي .

المحور الرابع: تصنيفات وأنواع الحوكمة العالمية

أ. حوكمة الأمن العالمي

تشكل حوكمة الأمن أحد أقدم وأهم مجالات الحوكمة العالمية، حيث كان تجنب الحروب وتحقيق السلم الدولي الهدف الرئيسي وراء إنشاء المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. يتضمن هذا المجال آليات متنوعة من الأمن الجماعي إلى حفظ السلام وبناء السلام، بالإضافة إلى معالجة التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية .

شهدت حوكمة الأمن العالمي تحولات كبيرة بعد الحرب الباردة، مع توسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الإنساني وليس فقط أمن الدول. أدى هذا إلى تطور مفاهيم مثل "مسؤولية الحماية Responsibility to Protect "التي تعطي المجتمع الدولي حق التدخل في الدول لحماية المدنيين من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. لكن هذا المجال يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الانقسامات بين القوى الكبرى، وضعف فعالية مجلس الأمن الدولي، وصعوبة التوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات الأمن الجماعي .

ب. حوكمة الاقتصاد العالمي

تشمل حوكمة الاقتصاد العالمي مجموعة واسعة من المؤسسات والآليات التي تنظم التجارة الدولية، والتمويل، والاستثمار، والتنمية. المؤسسات الرئيسية في هذا المجال تشمل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بالإضافة إلى مجموعات مثل .G20 تطورت حوكمة الاقتصاد العالمي بشكل كبير مع تصاعد العولمة الاقتصادية، لكنها واجهت أزمات كبرى مثل الأزمة المالية العالمية 2008-2009 التي كشفت عن نقاط ضعف جوهرية في الآليات التنظيمية القائمة .

يشهد هذا المجال تحولات مهمة مع صعود الاقتصادات الناشئة، خاصة الصين، والتي تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية لتعكس بشكل أفضل التوزيع الجديد للقوة الاقتصادية. أنشأت الدول الناشئة مؤسسات بديلة مثل بنك التنمية الجديد وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، مما يخلق نوعاً من تعقيد الأنظمة في حوكمة التمويل العالمي .

ت. حوكمة البيئة العالمية

تعد حوكمة البيئة العالمية من أكثر المجالات تعقيداً في نظام الحوكمة العالمية، نظراً لطبيعة القضايا البيئية العابرة للحدود والتي تتطلب تعاوناً عالمياً واسع النطاق. يشمل هذا المجال قضايا مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث العابر للحدود، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة. تتميز حوكمة البيئة العالمية بتعدد الاتفاقيات والبروتوكولات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

أحد التحديات الرئيسية في هذا المجال هو التوتر بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجة إلى حماية البيئة، خاصة بالنسبة للدول النامية. مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة Common But Differentiated Responsibilities "يحاول معالجة هذا التوتر، لكن تطبيقه يظل مثار جدل. كما تواجه حوكمة البيئة العالمية تحديات تتعلق بالإنفاذ والامتثال، نظراً لغياب آليات إجبارية قوية لضمان التزام الدول بالاتفاقيات البيئية .

ث. حوكمة الصحة العالمية

اكتسبت حوكمة الصحة العالمية أهمية متزايدة مع انتشار الأوبئة العابرة للحدود، وكان جائحة كوفيد-19 بمثابة اختبار حاسم لفعالية الآليات القائمة. تقود منظمة الصحة العالمية هذا المجال، لكنها تواجه تحديات تتعلق بمحدودية مواردها وسلطتها، والانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء. يتميز هذا المجال بتعدد الفواعل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس التي تلعب دوراً كبيراً في تمويل برامج الصحة العالمية .

ج. حوكمة الهجرة واللاجئين

تعد حوكمة الهجرة واللاجئين من أكثر المجالات إشكالية في نظام الحوكمة العالمية، نظراً لحساسيتها السياسية وارتباطها المباشر بمفهوم السيادة الوطنية. بينما توجد اتفاقيات دولية مثل اتفاقية اللاجئين لعام 1951، إلا أن الإطار التنظيمي للهجرة يظل مجزأً وضعيفاً. شهد هذا المجال محاولات حديثة لتعزيز التعاون الدولي، مثل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. لكن مقاومة العديد من الدول لتقييد سيادتها في هذا المجال تحد من فعالية هذه الجهود.

المحور الخامس : معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة العالمية وتحدياتها

أ. المعايير الأساسية للحوكمة الرشيدة

حددت العديد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، مجموعة من المعايير الأساسية للحوكمة الرشيدة التي يجب أن تتوفر في المؤسسات والأنظمة لضمان فعاليتها وشرعيتها. تشمل هذه المعايير:

- **المشاركة** :Participation تتطلب أن يكون لجميع المجموعات، وخاصة الأضعف منها، وصول مباشر أو تمثيلي إلى أنظمة الحكومة. يتجلى هذا في وجود مجتمع مدني قوي ومواطنين يتمتعون بحرية تكوين الجمعيات والتعبير
- **سيادة القانون** :Rule of Law تتجسد في الأنظمة القانونية المحايدة التي تحمي حقوق الإنسان والحريات المدنية لجميع المواطنين، خاصة الأقليات، وتحرص على تنفيذها سلطة قضائية مستقلة.
- **الشفافية** :Transparency تعني أن يفهم المواطنون الوسائل والطريقة التي تُتخذ من خلالها القرارات، وأن يتمتعوا بإمكانية الوصول إليها.
- **الاستجابة** :Responsiveness تتضمن استجابة المؤسسات لأصحاب المصلحة ضمن إطار زمني معقول.
- **التوافق الموجّه** :Consensus Orientation يُطبّق من خلال أجندة تسعى للتوسط بين العديد من الاحتياجات ووجهات النظر والتوقعات المختلفة للمواطنين المتنوعين.
- **المساواة والشمولية** :Equity and Inclusiveness ضمان أن يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم مشمولون ويتمتعون بالتمكين لتحسين أو الحفاظ على رفاههم.
- **الفعالية والكفاءة** :Effectiveness and Efficiency تُطوّر من خلال الاستخدام المستدام للموارد لتلبية احتياجات المجتمع.
- **المساءلة** :Accountability خضوع المؤسسات للمساءلة أمام الناس وأمام بعضهم البعض.

ب. التحديات المعاصرة للحوكمة الرشيدة العالمية

أ. **أزمة الشرعية والثقة :** تواجه الحوكمة العالمية أزمة شرعية متصاعدة تتجلى في تراجع ثقة الشعوب بالمؤسسات الدولية وتزايد الشكوك حول فعاليتها وعدالتها. كما يوضح تسورن، فإن الطابع التكنوقراطي للكثير من المؤسسات الدولية، وغياب آليات فعالة للمساءلة الديمقراطية، يغذي هذه الأزمة. تتفاقم المشكلة بسبب الشعور لدى العديد من الدول، خاصة في الجنوب العالمي، بأن هياكل الحوكمة العالمية الحالية تعكس موازين القوى التاريخية ولا تمثل بشكل عادل مصالح جميع الدول.

ب. **صعود القومية والشعبوية :** شهد العقد الماضي صعوداً ملحوظاً للحركات القومية والشعبوية في العديد من الدول، سواء في الغرب أو في أنحاء أخرى من العالم. هذه الحركات تتبنى خطاباً معادياً للعولمة والتعددية، وتدعو إلى استعادة السيادة الوطنية الكاملة وتقليص الالتزامات الدولية. يمثل هذا تحدياً جوهرياً لمنطق الحوكمة العالمية الذي يقوم على فكرة أن التعاون الدولي والتنازل عن بعض السيادة ضروريان لمواجهة التحديات العابرة للحدود.

ت. **التحولات في القوة العالمية:** يشهد النظام الدولي تحولات كبرى في توزيع القوة، مع تراجع الهيمنة الأمريكية النسبي وصعود قوى جديدة، خاصة الصين. هذه التحولات تخلق حالة من عدم اليقين حول مستقبل الحوكمة العالمية، حيث تسعى القوى الصاعدة إلى إعادة تشكيل القواعد والمؤسسات الدولية لتعكس مصالحها وقيمها. التنافس بين القوى الكبرى، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، يهدد بتقويض التعاون الدولي في العديد من المجالات.

ث. **التحديات البيئية والمناخية والوبائية :** يمثل تغير المناخ والتدهور البيئي تحدياً وجودياً يتطلب استجابة عالمية منسقة. لكن الجهود الدولية في هذا المجال تواجه عقبات كبيرة، بما في ذلك الانقسامات بين الدول المتقدمة والنامية حول تقاسم عبء التصدي لتغير المناخ، والمقاومة من قبل مصالح اقتصادية قوية، وصعوبة تحقيق الإجماع بين عدد كبير من الدول ذات المصالح المتباينة. تكشف هذه التحديات عن محدودية الآليات الحالية للحوكمة العالمية في التعامل مع قضايا معقدة وطويلة الأجل تتطلب تضحيات فورية لصالح أجيال المستقبل.

ج. **الثورة التكنولوجية والفضاء السيبراني :** تطرح الثورة التكنولوجية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والفضاء السيبراني، تحديات جديدة للحوكمة العالمية. الطبيعة السريعة لهذه التطورات التكنولوجية تفوق قدرة المؤسسات الدولية التقليدية على مواكبتها وتنظيمها. كما أن الفضاء السيبراني يشكل مجالاً جديداً للصراع والتنافس الدولي يفتقر إلى أطر حوكمة واضحة ومتفق عليها.

ح. **الأزمات الإنسانية والصحية:** تُظهر جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المستمرة أهمية التحديات الصحية العالمية، حيث تحتل الأوبئة والصحة العالمية ؛هذه الأزمات تكشف نقاط الضعف في أنظمة الحوكمة العالمية، خاصة في مجالات التنسيق والاستجابة السريعة للطوارئ.تُظهر الاستجابة لجائحة كوفيد-19 كيف أن التنافس الجيوسياسي يمكن أن يعرقل التعاون الدولي حتى في مواجهة تهديدات مشتركة، حيث أدت التوترات بين القوى الكبرى إلى شل مجلس الأمن الدولي لعدة أشهر. هذا الجمود يعكس التحديات البنيوية في المؤسسات الدولية الحالية. كشفت جائحة كوفيد-19 عن نقاط ضعف جوهرية في نظام الحوكمة الصحية العالمية. الاستجابة غير المنسقة والمنافسة بين الدول على اللقاحات والمعدات الطبية، والانقسامات السياسية التي أضعفت منظمة الصحة العالمية، كلها كشفت عن محدودية قدرة المجتمع الدولي على التعامل بفعالية مع أزمة صحية عالمية. أكدت الجائحة على الحاجة الملحة لتعزيز آليات الحوكمة العالمية وبناء قدرات أفضل للاستعداد والاستجابة للأزمات المستقبلية. تتضمن الأزمات الإنسانية أيضاً قضايا الهجرة والنزوح ، والتي تزدادات تعقيداً بسبب النزاعات المسلحة وتغير المناخ والتفاوتات الاقتصادية. هذه القضايا تتطلب تعاوناً على مستويات متعددة من المحلي إلى العالمي.

خ. **الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الدولية :** هناك إجماع متزايد على ضرورة إصلاح المؤسسات الدولية القائمة لتعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. يشمل ذلك إصلاح مجلس الأمن الدولي لجعله أكثر تمثيلاً للتوزيع الحالي للقوة العالمية، وتعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإعادة النظر في هياكل الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية. كما يتطلب الأمر تعزيز موارد وقدرات هذه المؤسسات لتمكينها من الاستجابة بفعالية للتحديات المعاصرة.

د. **تعزيز الشراكات متعددة الأطراف و تقوية الحوكمة الإقليمية:** نظراً لتعقيد التحديات العالمية المعاصرة، فإن الحوكمة الفعالة تتطلب شراكات أوسع تشمل ليس فقط الدول بل أيضاً المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث. نموذج الحوكمة متعددة الأطراف-multi stakeholder governanceيمكن أن يجلب خبرات ووجهات نظر متنوعة، ويعزز الشرعية والفعالية. يمكن للحوكمة الإقليمية أن تلعب دوراً تكميلياً مهماً للحوكمة العالمية، حيث تكون أكثر قرباً من القضايا المحلية وأكثر مرونة في الاستجابة. تعزيز التكامل الإقليمي وآليات التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد في سد الفجوات في الحوكمة العالمية وتجريب نماذج جديدة للحكم التعاوني.

ذ. **الاستثمار في بناء القدرات وتعزيز الشفافية والمساءلة :** كما يؤكد فوكوياما، فإن بناء قدرات الدول الضعيفة أمر حاسم لنجاح الحوكمة العالمية. يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في التعليم، وبناء المؤسسات، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز سيادة القانون. المجتمع الدولي بحاجة إلى تطوير آليات أكثر فعالية لمساعدة الدول النامية على بناء قدراتها المؤسسية والإدارية. معالجة أزمة الشرعية تتطلب جعل المؤسسات الدولية أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. يشمل

ذلك توسيع مشاركة الدول النامية والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار، وتحسين آليات الرقابة والتقييم، وضمان أن تكون المؤسسات مستجيبة لاحتياجات ومصالح جميع أصحاب المصلحة وليس فقط القوى المهيمنة.

4. إحصائيات وبيانات الحديثة حول فعالية الحوكمة العالمية

1. مؤشرات الحوكمة العالمية

تُقدم مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators - WGI) التي يُصدرها البنك الدولي سنوياً منذ 1996 صورة شاملة عن جودة الحوكمة في 214 اقتصاد حول العالم. تقيس هذه المؤشرات ستة أبعاد للحوكمة: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد

تستند هذه المؤشرات إلى أكثر من 35 مصدر بيانات متنوع، تشمل وجهات نظر عشرات الآلاف من المستجيبين للمسوح والخبراء حول العالم، مما يعكس تنوع الآراء والتجارب في مجال الحوكمة هذا التنوع في المصادر يهدف إلى تقليل التحيزات وزيادة موثوقية القياسات.

تُظهر البيانات الحديثة لعام 2023 تبايناً كبيراً في مستويات الحوكمة عالمياً، مع هيمنة واضحة لدول أوروبا الغربية على المراتب المتقدمة. تتصدر السويد المؤشرات في عدة فئات، بينما تواجه العديد من الدول النامية تحديات مستمرة في تحسين مستويات الحوكمة.

2. اتجاهات الحوكمة في أفريقيا:

يُقدم مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية (Ibrahim Index of African Governance) لعام 2024 صورة مفصلة عن اتجاهات الحوكمة في القارة الأفريقية.يُظهر المؤشر أن التقدم في الحوكمة الشاملة بين 2014 و2023 وصل إلى حالة ركود منذ 2022، مع نتيجة 49.3 في 2023 تمثل تحسناً محدوداً بـ 1.0 نقطة فقط على مدى العقد.

من الجانب الإيجابي، حققت 33 دولة أفريقية، تضم 52.1% من سكان القارة، تقدماً في الحوكمة الشاملة خلال العقد. من بين هذه الدول، سجلت 13 دولة تضم 20.5% من السكان تسارعاً في التحسن، بما في ذلك كوت ديفوار، مصر، غابون، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، المغرب، الصومال، توغو، وزامبيا. **في المقابل**، شهدت 21 دولة تضم 47.9% من السكان تراجعاً في مستويات الحوكمة، مع 11 دولة تشهد تدهوراً متسارعاً، بما في ذلك بوتسوانا، بوركينا فاسو، غينيا، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا، السنغال، السودان، تونس، وأوغندا

3. **التحديات في قياس الحوكمة العالمية :** رغم التطورات في مؤشرات الحوكمة، تبقى هناك تحديات جوهرية في قياس جودة الحوكمة العالمية.

- أولاً، تركز معظم المؤشرات الحالية على الحوكمة الوطنية وليس العالمية، مما يخلق فجوة في فهم فعالية آليات الحوكمة عبر الحدود
- ثانياً، تعتمد العديد من هذه المؤشرات على التصورات الذاتية أكثر من القياسات الموضوعية، مما قد يؤدي إلى تحيزات ثقافية أو سياسية في النتائج. هذا التحيز يظهر بوضوح في هيمنة المصادر الغربية على تقييمات الحوكمة في الدول النامية.
- ثالثاً، تفتقر المؤشرات الحالية إلى آليات لقياس الحوكمة في المساحات العابرة للحدود والشبكات متعددة الأطراف التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في إدارة الشؤون العالمية. هذا النقص يحد من قدرتنا على تقييم فعالية الأشكال الجديدة من الحوكمة العالمية.

أخيراً، تُظهر البيانات والإحصائيات أهمية تطوير أدوات قياس أكثر دقة وشمولية لفهم وتقييم فعالية آليات الحوكمة العالمية. هذا التطوير ضروري ليس فقط للبحث الأكاديمي بل أيضاً للممارسة العملية وصنع السياسات في عالم يزداد تعقيداً وتداخلاً يوماً بعد يوم

ينبئ المستقبل بحاجة ماسة إلى "تعددية متجددة" قادرة على التكيف مع الواقع الجديد، تعددية تتميز بالمرونة والشمولية والقدرة على الاستجابة الفعالة للتحديات العابرة للحدود. هذا التحول يتطلب ليس فقط إصلاح المؤسسات القائمة بل أيضاً ابتكار أشكال جديدة من التعاون والحوكمة تتناسب مع طبيعة التحديات المعاصرة وتعقيدها المتزايد

المحور السادس : دور الشبكات والشراكات في الحوكمة العالمية

1. تعريف الشبكات والشراكات متعددة الأطراف

تُعرّف الشبكات والشراكات في سياق الحوكمة العالمية بأنها "ترتيبات تعاونية طوعية تشمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لمعالجة مشاكل السياسة العامة"هذه الترتيبات تمثل نقلة نوعية من أشكال التعاون التقليدية بين الحكومات إلى نماذج أكثر شمولية تضم فاعلين متنوعين

تتميز هذه المبادرات بطبيعتها "متعددة القطاعات" و"متعددة الأطراف"، حيث تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للحدود في منتديات مشتركة للمشاركة في حل المشاكل القائم على الإجماعهذا النهج يعكس إدراكاً متزايداً بأن التحديات المعاصرة تتطلب تضافر جهود وموارد فاعلين متعددين لا يمكن لأي منهم التعامل معها بمفردة.

2. **أسباب ودوافع الظهور:** برزت الشبكات والشراكات متعددة الأطراف كاستجابة لثلاثة عوامل رئيسية متداخلة.

- **أولاً**، التعقيد المتزايد للتحديات العالمية الذي يتطلب مقاربات متعددة الأبعاد وموارد متنوعة لا تملكها الفاعلين التقليديين بمفردهاهذا التعقيد يظهر بوضوح في قضايا مثل تغير المناخ والأوبئة التي تتطلب خبرات علمية وتقنية وسياسية واقتصادية متخصصة

- **ثانياً**، عجز الفاعلين التقليديين، وخاصة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، عن التعامل بفعالية مع هذه التحديات باستخدام الآليات التقليدية للدبلوماسية والتعاون الدولي. هذا العجز يعكس ليس فقط قيود الموارد بل أيضاً قيود البنى المؤسسية والعمليات البيروقراطية التي تحد من المرونة والاستجابة السريعة.

- **ثالثاً**، مشكلة الشرعية أو ما يُسمى "الفشل الديمقراطي" في مؤسسات الحوكمة العالمية التقليدية. هذه المؤسسات تعاني من نقص في المساءلة أمام المجتمعات المتأثرة بقراراتها، مما يقلل من فعاليتها ومقبوليتها. الشراكات متعددة الأطراف تحاول معالجة هذه المشكلة من خلال إشراك فاعلين أقرب إلى المجتمعات المحلية.

3. **الأهداف والوظائف:** تسعى الشبكات والشراكات متعددة الأطراف إلى تحقيق عدة أهداف متكاملة.

الهدف الأول هو تحقيق التكامل بين الموارد المختلفة التي يملكها الفاعلون المتنوعون، حيث تجمع الخبرة التقنية للأكاديميين مع الموارد المالية للشركات والشرعية السياسية للحكومات والقرب من المجتمع المحلي للمنظمات غير الحكومية

الهدف الثاني هو زيادة الكفاءة والمرونة في التعامل مع التحديات العالمية، حيث تتيح هذه الشراكات استجابات أسرع وأكثر تكيفاً مع الظروف المتغيرة مقارنة بالمؤسسات الحكومية التقليدية. هذه المرونة تظهر بشكل خاص في قدرة هذه الشبكات على التشكل والإعادة تشكيل بناءً على متطلبات المشاكل المحددة

الهدف الثالث هو تشجيع الابتكار في الحلول والمقاربات، حيث يتيح التنوع في الخلفيات والخبرات ظهور أفكار وحلول جديدة قد لا تنشأ في بيئات أكثر تجانساً. هذا الابتكار يشمل ليس فقط التقنيات والأدوات بل أيضاً الآليات المؤسسية والعمليات

الهدف الرابع والأخير هو زيادة شرعية الحوكمة العالمية من خلال إشراك أطراف أوسع في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات. هذا الإشراك يهدف إلى معالجة العجز الديمقراطي في المؤسسات الدولية التقليدية وزيادة مقبولية القرارات والسياسات العالمية.

المحور السابع: الحوكمة الأمنية العالمية: من المفهوم إلى القضايا والتقييم

تمثل الحوكمة الأمنية العالمية أحد أكثر المفاهيم تعقيداً وديناميكية في النظام الدولي المعاصر، حيث تشكل إطاراً متعدد الأبعاد للتعاون الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود. تواجه هذه المنظومة تحديات غير مسبوقة في القرن الحادي والعشرين، من تصاعد التهديدات غير التقليدية كالإرهاب والتهديدات السيبرانية وتغير المناخ، إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية وظهور نظام متعدد الأقطاب. يكشف التحليل المعمق أن الحوكمة الأمنية العالمية تعاني من فجوات مؤسسية وتحديات في الشرعية والفعالية، مما يستدعي إصلاحات جذرية لضمان قدرتها على حماية الأمن الإنساني والسلم الدولي. تتطلب هذه المنظومة نهجاً شاملاً يدمج بين الأمن الوطني والأمن الإنساني، ويعزز من دور الفاعلين غير الحكوميين إلى جانب الدول، مع ضرورة تطوير آليات تقييم موضوعية لقياس فعالية السياسات والممارسات الأمنية .

1. الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة الأمنية العالمية

ظهر مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية كاستجابة للتحولات الجذرية في طبيعة التهديدات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تجاوزت التحديات الأمنية الحدود الوطنية التقليدية لتشمل قضايا عابرة للقوميات. يُعرف هذا المفهوم بأنه "نظام المؤسسات والقواعد والمعايير والإجراءات التي تمكن من التعاون الدولي في القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية". يمثل هذا التعريف تحولاً جوهرياً من المفهوم التقليدي للأمن المرتكز على الدولة إلى مفهوم أوسع يشمل الأمن الإنساني والمجتمعي .

تتميز الحوكمة الأمنية العالمية بخصائص محددة تميزها عن الأشكال التقليدية لإدارة الأمن الدولي، حيث تقوم على تشظي السلطة وتعدد الفاعلين وتحديد السيادة الوطنية. فهي لا تقتصر على الدول والمنظمات الحكومية الدولية فحسب، بل تشمل أيضاً الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة والمجتمع المدني. يشكل هذا التعدد في الفاعلين تحدياً وفرصة في آن واحد، إذ يعزز من مرونة النظام وقدرته على الاستجابة، لكنه في الوقت ذاته يطرح تساؤلات حول التنسيق والمساءلة

يرتكز المفهوم على عدة ركائز أساسية تشمل القانون الدولي والمعايير الدولية التي تشكل القواعد المتفق عليها لسلوك الدول، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والحلف الأطلسي التي توفر منصات للحوار والتفاوض والعمل المنسق. كما تشمل الركائز آليات الأمن الجماعي التي تضمن الاستجابة الجماعية للتهديدات، والدبلوماسية والحوار كأدوات أساسية للوقاية من النزاعات، وتقاسم الموارد وبناء القدرات لتعزيز قدرات الدول على تأمين نفسها .

2. الأطر النظرية المفسرة للحوكمة الأمنية

تتعدد المقاربات النظرية التي تسعى لتفسير وتحليل الحوكمة الأمنية العالمية، وتقدم كل منها رؤية مختلفة لطبيعة النظام الأمني الدولي. من المنظور الواقعي، تُشكل الحوكمة الأمنية الدولية بشكل أساسي من خلال القوة الدولية والمصلحة الذاتية للدول. يرى الواقعيون أن التعاون الدولي محدود ومدفوع أساساً بحسابات المكاسب النسبية، ويشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والأهمية المستمرة لسيادة الدولة .

في المقابل، تؤكد النظرية الليبرالية على إمكانية التعاون ودور المؤسسات الدولية في تعزيز السلام والأمن. يؤمن الليبراليون بإمكانية الأمن الجماعي وأهمية القانون والمعايير الدولية في تنظيم سلوك الدول، ويبرزون فوائد الترابط وإمكانية السلام الديمقراطي. بالنسبة للنهج الليبرالي، تُعد الحوكمة الأمنية العالمية مشروعاً تقدمياً يهدف إلى بناء نظام دولي أكثر قائم على القواعد والتعاون .

أما المقاربة البنائية فتركز على البناء الاجتماعي للأمن ودور الأفكار والمعايير والهويات في تشكيل الحوكمة الأمنية العالمية. يجادل البنائيون بأن التهديدات الأمنية والاستجابات لها ليست حقائق موضوعية بل مبنية اجتماعياً من خلال الخطاب والتفاعل. يشددون على أهمية الفهم المشترك ومعايير السلوك المناسب ودور الفاعلين غير الحكوميين في تشكيل أجندات الأمن العالمي .

وتأتي الدراسات الأمنية النقدية لتتحدى المقاربات التقليدية المتمركزة حول الدولة وتوسع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية والفاعلين المهمشين. تتساءل هذه المدرسة عن من يتم إعطاء الأولوية لأمنه وأي الأصوات يتم استبعادها في الحوكمة الأمنية العالمية، وتفحص قضايا مثل الأمن الإنساني والأمن البيئي والأمن الجندري، مبرزة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لانعدام الأمن .

3. العلاقة بين الحوكمة الأمنية والأمن الإنساني

يمثل مفهوم الأمن الإنساني تحولاً جوهرياً في فهم الأمن، حيث ينتقل التركيز من الدولة كمرجعية رئيسية للأمن إلى الفرد. قدمت الأمم المتحدة هذا المفهوم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، معرفة إياه بأنه الحرية من الخوف والحرمان. يشمل الأمن الإنساني سبع فئات من التحديات الأمنية: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي .

تكمن الأهمية الاستراتيجية للأمن الإنساني في تكامله مع أمن الدولة وليس إحلاله محله، حيث يعزز كل منهما الآخر ويعتمد عليه. بدون الأمن الإنساني، لا يمكن تحقيق أمن الدولة بشكل مستدام، والعكس صحيح. تتطلب هذه النظرة الشاملة نهجاً هجيناً يجمع بين الأساليب الرسمية من أعلى إلى أسفل والتركيز من أسفل إلى أعلى على الحريات والتحقيق الإنساني .

ارتبط تطور مفهوم الأمن الإنساني بظهور مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P) الذي نشأ كاستجابة لفشل المجتمع الدولي في الاستجابة بشكل مناسب للفظائع الجماعية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة في التسعينيات. يؤكد هذا المبدأ على أن الدول تتحمل مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. عندما تفشل الدولة في الوفاء بهذه المسؤولية، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التدخل من خلال مجلس الأمن .

4. الفاعلون والمؤسسات في منظومة الحوكمة الأمنية العالمية

أ. الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي

يُعد مجلس الأمن الدولي الجهاز الرئيسي المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين في إطار منظومة الأمم المتحدة، حيث يتمتع بصلاحيات واسعة تشمل التوصية بإجراءات لتسوية المنازعات سلمياً، وفرض عقوبات دولية، والترخيص باستخدام القوة العسكرية. يتكون المجلس من خمسة عشر عضواً، خمسة منهم دائمون (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) يتمتعون بحق النقض (الفيتو)، بينما يُنتخب العشرة الآخرون لفترات مدتها عامان .

أظهر أداء مجلس الأمن خلال العقود الماضية نجاحات وإخفاقات متباينة. نجح المجلس في ترخيص عمليات حفظ السلام في عدة مناطق، وفرض عقوبات على أنظمة انتهكت القانون الدولي، كما أذن بالتدخل العسكري في حالات مثل الحرب الكورية وأزمة الكويت. لكن المجلس واجه انتقادات حادة بسبب عجزه عن التعامل مع أزمات إنسانية كبرى كما حدث في البوسنة ورواندا والصومال في التسعينيات، وشلله التام في مواجهة الحرب السورية بسبب الاستخدام المتكرر لحق النقض .

يعاني نظام مجلس الأمن من عدة مشكلات هيكلية، أبرزها حق النقض الذي يمنح خمس دول قدرة على منع أي قرار موضوعي، مما يؤدي إلى الجمود في مواجهة التهديدات الحقيقية. كما أن تشكيلة المجلس لم تعد تعكس توزيع القوى في النظام الدولي المعاصر، حيث لا تزال تستند إلى واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية، متجاهلة صعود قوى جديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. تتصاعد الدعوات لإصلاح المجلس، لكن تحقيق ذلك يتطلب موافقة جميع الأعضاء الدائمين، وهو أمر غير مرجح نظراً لتعارض المصالح .

ب. المنظمات الأمنية الإقليمية

تلعب المنظمات الأمنية الإقليمية دوراً متزايد الأهمية في منظومة الحوكمة الأمنية العالمية، حيث توفر آليات مكملة ومتخصصة لمعالجة التهديدات الأمنية الإقليمية. يعترف ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن بشرعية هذه المنظمات في معالجة القضايا المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، بشرط أن تكون أنشطتها متسقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

يمثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) أقوى تحالف عسكري في العالم، ويتكون من 32 عضواً ويركز على الدفاع الجماعي والأمن عبر الأطلسي. تطور دور الناتو من التركيز على الردع خلال الحرب الباردة إلى إدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام في البلقان وأفغانستان وليبيا. لكن الحلف يواجه تحديات داخلية تتعلق بعبء تقاسم الأعباء المالية بين الأعضاء، والتوترات مع روسيا، والحاجة للتكيف مع التهديدات الجديدة كالحروب السيبرانية .

في أفريقيا، يُعد الاتحاد الأفريقي رائداً في تبني مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية"، حيث طور بنية شاملة للسلام والأمن الأفريقي تشمل مجلس السلم والأمن وقوة أفريقية جاهزة للتدخل السريع. يتميز الاتحاد الأفريقي بموقفه المتقدم من مبدأ عدم التدخل، حيث يسمح قانونه التأسيسي بالتدخل في حالات الجرائم الخطيرة كالإبادة الجماعية. نجح الاتحاد في نشر قوات حفظ السلام في الصومال والسودان ودول أخرى، رغم استمرار التحديات اللوجستية والمالية .

أما منظمة شنغهاي للتعاون فتركز على مكافحة ما تسميه "الشرور الثلاثة": الإرهاب والانفصالية والتطرف. تعكس المنظمة رؤية أمنية تختلف عن النماذج الغربية، حيث تؤكد على سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. تعزز المنظمة التعاون الاستخباراتي والتدريبات العسكرية المشتركة، وتمثل محاولة لبناء نظام أمني متعدد الأقطاب يوازن الهيمنة الغربية .

في جنوب شرق آسيا، تعتمد رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على ما يُعرف بـ "الطريقة الآسيانية" التي تشدد على الحوار غير الرسمي والإجماع وعدم التدخل. أنشأت الآسيان المنتدى الإقليمي الآسياني كمنصة لمناقشة القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية. رغم أن هذا النهج يتميز بالمرونة وتجنب المواجهات، إلا أنه يُنتقد بسبب بطء عمليات اتخاذ القرار وصعوبة التعامل مع التهديدات العاجلة .

ت. الفاعلون من غير الدول

شهدت العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في دور الفاعلين من غير الدول في الحوكمة الأمنية العالمية، مما أدى إلى تحول جوهري في بنية النظام الأمني الدولي. تشمل هذه الفئة المنظمات غير الحكومية، والشركات الأمنية الخاصة، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، ومراكز الفكر .

تلعب المنظمات غير الحكومية أدواراً متعددة في المجال الأمني، من تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع إلى المناصرة والضغط من أجل تغيير السياسات الأمنية. منظمات مثل الصليب الأحمر الدولي وأطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية تساهم في تشكيل المعايير الدولية وتوفير الخبرات الفنية للحكومات والمنظمات الدولية. كما تقوم هذه المنظمات بوظيفة رقابية مهمة، حيث توثق انتهاكات حقوق الإنسان وتفضح الممارسات غير المشروعة .

أما شركات الأمن الخاصة فقد برزت كفاعل مثير للجدل في الحوكمة الأمنية، حيث تقدم خدمات تتراوح من حماية المنشآت إلى المشاركة في العمليات العسكرية. استخدمت هذه الشركات على نطاق واسع في العراق وأفغانستان ودول الخليج، مما أثار تساؤلات حول المساءلة والشفافية والامتثال للقانون الدولي. يرى مؤيدو هذه الشركات أنها توفر المرونة والخبرة المتخصصة، بينما ينتقدها آخرون لافتقارها للمساءلة الديمقراطية واحتمال خدمتها لأجندات خاصة بدلاً من المصلحة العامة .

تساهم الشركات التقنية الكبرى بشكل متزايد في تشكيل الأمن العالمي، خاصة في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. تتحكم هذه الشركات في بنى تحتية حيوية للأمن القومي، مما يجعلها أهدافاً محتملة للهجمات وشركاء ضروريين للحكومات في الوقت ذاته. تطرح هذه الظاهرة تحديات جديدة تتعلق بالسيادة والخصوصية والأمن، حيث تمتلك هذه الشركات قدرات تفوق أحياناً قدرات بعض الدول .

5. التهديدات الأمنية المعاصرة وتحديات الحوكمة

أ. التهديدات التقليدية وغير التقليدية

تواجه منظومة الحوكمة الأمنية العالمية في القرن الحادي والعشرين مزيجاً معقداً من التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تتطلب استجابات مبتكرة ومتكاملة. التهديدات التقليدية كالصراعات بين الدول وانتشار أسلحة الدمار الشامل لا تزال قائمة، لكنها باتت تتقاطع مع تهديدات جديدة أكثر تعقيداً وصعوبة في المواجهة .

يمثل الإرهاب الدولي أحد أبرز التهديدات غير التقليدية، حيث تطورت الجماعات الإرهابية لتصبح شبكات عابرة للحدود قادرة على تنفيذ هجمات منسقة في مناطق متعددة. تستغل هذه الجماعات التكنولوجيا الحديثة لنشر أيديولوجياتها وتجنيد عناصر جديدة وتمويل عملياتها. تواجه الدول صعوبة في مكافحة هذه الشبكات نظراً لطبيعتها اللامركزية وقدرتها على الاستفادة من الدول الضعيفة والمناطق الفاشلة .

التهديدات السيبرانية تشكل تحدياً أمنياً متصاعداً، حيث باتت الهجمات الإلكترونية قادرة على تعطيل البنى التحتية الحيوية، وسرقة المعلومات الحساسة، والتأثير على العمليات الديمقراطية. تستخدم الدول والجماعات الإجرامية أدوات سيبرانية متقدمة لتحقيق أهداف استراتيجية، مما يطمس الحدود بين الحرب والسلم. تتطلب مواجهة هذه التهديدات تعاوناً دولياً واسعاً، لكن الخلافات حول قواعد السلوك في الفضاء السيبراني وقضايا السيادة تعيق هذا التعاون .

الجريمة المنظمة العابرة للحدود تشمل أنشطة متنوعة كالاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة، والقرصنة البحرية، وغسيل الأموال. تستفيد هذه الشبكات الإجرامية من العولمة وضعف مؤسسات الدولة في بعض المناطق لتوسيع عملياتها. تُقدر عائدات الجريمة المنظمة بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والأمني للدول .

ب. تغير المناخ كتهديد أمني

برز تغير المناخ كأحد أخطر التهديدات الأمنية في القرن الحادي والعشرين، حيث تتجاوز تأثيراته البعد البيئي لتشمل آثاراً عميقة على الاستقرار السياسي والأمن الإنساني. يعمل تغير المناخ كمضاعف للتهديدات الأمنية القائمة، حيث يفاقم الصراعات على الموارد ويدفع إلى الهجرة القسرية ويضعف قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية .

تشمل التأثيرات الأمنية لتغير المناخ تصاعد النزاعات على الموارد المائية والأراضي الزراعية، خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. كما يؤدي ارتفاع مستوى البحار إلى تهديد الأمن الوطني للدول الجزرية الصغيرة، ويزيد من احتمالات النزاعات الحدودية البحرية. الكوارث الطبيعية المتزايدة كالفيضانات والأعاصير والجفاف تضع ضغوطاً هائلة على قدرات الدول، وقد تؤدي إلى انهيار المؤسسات في الدول الهشة .

يخلق تغير المناخ بيئة خصبة للتطرف العنيف والجريمة المنظمة، حيث تستغل الجماعات المتطرفة الظروف الاقتصادية الصعبة واليأس الاجتماعي الناجم عن التدهور البيئي. في منطقة الساحل الأفريقي مثلاً، ساهم الجفاف وتدهور الأراضي في تفاقم الصراعات العرقية وتوفير بيئة داعمة للجماعات الإرهابية .

تتطلب معالجة تغير المناخ كقضية أمنية نهجاً متعدد الأبعاد يدمج بين الاعتبارات البيئية والتنموية والأمنية. يشمل ذلك إدماج المخاطر المناخية في تقييمات الأمن القومي، وتعزيز تدابير التكيف والمرونة خاصة في المناطق الضعيفة، وضمان أن يساهم القطاع الأمني في جهود التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة. لكن هناك مخاطر من تأمين قضية المناخ بشكل مفرط، مما قد يؤدي إلى حلول عسكرية على حساب النهج المدنية وتقويض الحوكمة الديمقراطية .

ت. الأوبئة والأمن الصحي العالمي

كشفت جائحة كوفيد-19 بشكل صارخ عن نقاط الضعف الخطيرة في منظومة الأمن الصحي العالمي والحوكمة الأمنية بشكل عام. أظهرت الجائحة كيف يمكن لتهديد صحي أن يتحول بسرعة إلى أزمة أمنية واقتصادية وسياسية شاملة، مؤثراً على كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية .

واجهت منظمة الصحة العالمية، المكلفة بقيادة الاستجابة العالمية للأوبئة، انتقادات حادة بسبب بطء استجابتها الأولية، ومحدودية سلطتها الإنفاذية، وعدم قدرتها على ضمان التعاون الدولي الفعال. كشفت الجائحة عن التوزيع غير العادل للقاحات والموارد الطبية، حيث احتكرت الدول الغنية الجزء الأكبر من اللقاحات بينما تُركت الدول الفقيرة دون حماية كافية .

أظهرت الأزمة أيضاً كيف يمكن للتهديدات الصحية أن تُستخدم كذريعة لتقليص الحريات المدنية وتعزيز السلطوية في بعض الدول. كما أبرزت أهمية بناء أنظمة صحية قوية ومرنة قادرة على التعامل مع الأزمات، والحاجة لآليات عالمية أكثر فعالية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة للتهديدات الصحية الناشئة .

ث. الصراعات الإقليمية والنزاعات الداخلية

تستمر الصراعات الإقليمية والنزاعات الداخلية في تهديد الأمن العالمي، حيث تشهد العديد من المناطق صراعات ممتدة تخلف آثاراً إنسانية مدمرة. في الشرق الأوسط، تتداخل عدة نزاعات من الحرب السورية إلى الصراع اليمني والتوترات في الخليج، مع تدخلات إقليمية ودولية تعقد المشهد الأمني .

تتميز هذه الصراعات بطابعها المعقد حيث تتداخل فيها أبعاد محلية وإقليمية ودولية، وتشارك فيها فاعلون متعددون من دول وميليشيات وجماعات إرهابية. غالباً ما تعجز آليات الحوكمة الأمنية التقليدية عن معالجة هذه الصراعات نظراً لتعقيدها وتجذرها في قضايا الهوية والموارد والحوكمة .

تؤدي هذه النزاعات إلى أزمات إنسانية واسعة النطاق، مع ملايين النازحين واللاجئين، وانهيار البنى التحتية والخدمات الأساسية. كما تخلق بيئات خصبة للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي. تتطلب معالجة هذه الصراعات نهجاً شاملاً يجمع بين الحلول السياسية والأمنية والتنموية، مع ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات .

6. آليات وأدوات التقييم في الحوكمة الأمنية

يُعد تطوير آليات موضوعية لتقييم فعالية الحوكمة الأمنية أمراً حيوياً لتحسين السياسات والممارسات الأمنية، لكنه يواجه تحديات منهجية وسياسية كبيرة. تعتمد منظومة التقييم على مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس جوانب مختلفة من الأمن والحوكمة .

يمثل مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي أحد أبرز الأدوات المستخدمة لتقييم جودة الحوكمة، حيث يقيس ستة أبعاد رئيسية: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. تغطي هذه المؤشرات 214 دولة على مدى الفترة من 1996 إلى 2023، وتوفر أساساً للمقارنات بين الدول وعبر الزمن .

في مجال القطاع الأمني تحديداً، طُورت مجموعة من المؤشرات المتخصصة لتقييم حوكمة القطاع الأمني وإصلاحه. تشمل هذه المؤشرات قياس مستوى الرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية، ومدى احترام حقوق الإنسان من قبل القوات الأمنية، وفعالية آليات المساءلة والشفافية، ومستوى الثقة العامة في المؤسسات الأمنية. يواجه تطبيق هذه المؤشرات تحديات تتعلق بتوفر البيانات، والاختلافات في السياقات الوطنية، وحساسية المعلومات الأمنية .

تركز منظمات متخصصة مثل مركز جنيف للحوكمة الديمقراطية للقطاع الأمني (DCAF) على تطوير منهجيات لقياس التقدم في إصلاح القطاع الأمني. تشمل هذه المنهجيات تقييم الأطر القانونية والسياسات، والقدرات المؤسسية، ودرجة المشاركة المدنية في الشؤون الأمنية. تُستخدم هذه التقييمات لإرشاد برامج الإصلاح وتقييم فعاليتها على المدى الطويل .

7. التحديات والإشكاليات في الحوكمة الأمنية المعاصرة

أ. أزمة الشرعية والفعالية

تعاني منظومة الحوكمة الأمنية العالمية من أزمة شرعية متفاقمة، حيث يُنظر إليها بشكل متزايد كأداة لخدمة مصالح القوى الكبرى على حساب العدالة الدولية والمساواة. يتجلى ذلك بوضوح في الاستخدام الانتقائي لآليات مجلس الأمن، حيث تُطبق المعايير الدولية بشكل غير متساوٍ حسب المصالح الجيوسياسية للأعضاء الدائمين .

أظهرت الأزمات الأخيرة، من سوريا إلى أوكرانيا وغزة، عجز النظام الحالي عن تحقيق نتائج فعالة في حماية المدنيين ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. يؤدي هذا الفشل المتكرر إلى تآكل الثقة في المؤسسات الدولية وتزايد النزعات الانعزالية والأحادية. تبحث العديد من الدول، خاصة في الجنوب العالمي، عن بدائل للنظام القائم من خلال تعزيز الترتيبات الإقليمية وبناء تحالفات جديدة .

تتفاقم أزمة الشرعية بسبب غياب التمثيل العادل في المؤسسات الرئيسية للحوكمة الأمنية. يعكس تكوين مجلس الأمن، الذي لم يتغير جوهرياً منذ 1945، توازنات القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، متجاهلاً التحولات الكبرى في النظام الدولي. تطالب القوى الصاعدة كالهند والبرازيل والدول الأفريقية بتمثيل أكبر يعكس أوزانها الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، لكن الإصلاحات تظل محدودة بسبب تعنت الأعضاء الدائمين .

ب. التوترات بين السيادة الوطنية والتدخل الإنساني

يمثل التوتر بين مبدأ السيادة الوطنية والحاجة للتدخل الإنساني أحد أعمق التحديات المفاهيمية والعملية للحوكمة الأمنية العالمية. يقوم النظام الدولي تقليدياً على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لكن ظهور مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P) أدخل استثناءات مثيرة للجدل على هذا المبدأ .

يؤكد أنصار مبدأ R2P أن السيادة تحمل مسؤوليات، وأن الدول التي تفشل في حماية مواطنيها من الفظائع الجماعية تفقد حصانتها ضد التدخل الدولي. يرون أن التجارب المأساوية في رواندا والبوسنة تُظهر الثمن الباهظ للتقيد المطلق بعدم التدخل. ساهمت هذه الحجج في إقرار مبدأ R2P في قمة الأمم المتحدة لعام 2005، والذي تم الاستناد إليه في أكثر من 95 قراراً لمجلس الأمن .

لكن تطبيق هذا المبدأ أثار جدلاً واسعاً، خاصة بعد التدخل في ليبيا عام 2011 الذي تجاوز الولاية الأصلية لحماية المدنيين وانتهى بتغيير النظام. اعتبرت العديد من الدول، خاصة في الجنوب العالمي، أن R2P يُستخدم كذريعة للتدخل الإمبريالي والدفع بأجندات غربية. يرى النقاد أن الانتقائية في تطبيق المبدأ والدوافع الجيوسياسية الخفية تقوض مصداقيته وتحوله إلى أداة للهيمنة بدلاً من حماية الضعفاء .

تتجلى هذه التوترات أيضاً في الخلافات حول تفسير الأمن الإنساني ونطاقه. بينما تتبنى بعض الدول تعريفاً واسعاً يشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تفضل دول أخرى نهجاً ضيقاً يركز على الحماية من العنف المباشر. هذه الاختلافات المفاهيمية تعكس رؤى متباينة حول دور الدولة والمجتمع الدولي في ضمان الأمن .

ت. الفجوات في الإنفاذ والمساءلة

تعاني منظومة الحوكمة الأمنية العالمية من فجوة خطيرة بين المعايير المعلنة والقدرة الفعلية على إنفاذها ومحاسبة المخالفين. على عكس النظم القانونية الوطنية، يفتقر القانون الدولي إلى آليات إنفاذ قوية، ويعتمد بشكل كبير على الامتثال الطوعي من قبل الدول .

تتجلى هذه الفجوة بوضوح في عمل المحكمة الجنائية الدولية التي تواجه تحديات كبيرة في ممارسة ولايتها. تعتمد المحكمة على تعاون الدول في اعتقال وتسليم المتهمين، لكن العديد من الدول ترفض التعاون أو تنسحب من نظام روما الأساسي. كما أن المحكمة لا تملك ولاية على مواطني الدول التي لم تصادق على نظامها، مما يحد من قدرتها على محاسبة جميع مرتكبي الجرائم الدولية].

القيود على الموارد تشكل عائقاً كبيراً آخر أمام الإنفاذ الفعال. تعتمد عمليات حفظ السلام الأممية وبرامج الإصلاح الأمني على تمويل محدود وغير مستقر، مما يقلل من فعاليتها. تواجه العديد من المناطق الأزمات نقصاً حاداً في الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها، مما يؤثر على قدرتها على حماية المدنيين .

المساءلة على المستوى الوطني تظل تحدياً أيضاً، حيث تفتقر العديد من الدول إلى آليات فعالة لمحاسبة قواتها الأمنية عن انتهاكات حقوق الإنسان. تتمتع المؤسسات الأمنية في كثير من الأحيان بدرجة عالية من الحصانة والاستقلالية، مما يعيق المساءلة المدنية الديمقراطية. حتى عندما توجد آليات مساءلة قانونية، قد يعيق الفساد أو التدخل السياسي تطبيقها الفعال .

ث. التحديات المرتبطة بتعددية الأقطاب

يشهد النظام الدولي تحولاً جذرياً من نظام أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب يضم مراكز قوى متعددة. يخلق هذا التحول فرصاً وتحديات جديدة للحوكمة الأمنية العالمية، حيث تتنافس رؤى مختلفة حول النظام الدولي المرغوب .

تمثل مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وتوسعها الأخير تجسيداً لهذا التحول. تسعى هذه المجموعة إلى بناء نظام عالمي أكثر تعددية وإنصافاً، يحد من الهيمنة الغربية ويمنح الجنوب العالمي صوتاً أكبر في صنع القرارات الدولية. تشمل مبادرات المجموعة إنشاء مؤسسات مالية بديلة كبنك التنمية الجديد، وتعزيز التجارة بالعملات المحلية، وتطوير آليات تعاون أمني تتجاوز الأطر التقليدية .

لكن التعددية القطبية تطرح أيضاً تحديات كبيرة للحوكمة الأمنية. تصبح عملية بناء الإجماع حول القضايا الأمنية أكثر تعقيداً عندما تتنافس قوى متعددة ذات مصالح متباينة وأحياناً متضاربة. قد يؤدي ذلك إلى شلل مؤسسات الحوكمة العالمية أو تفتيتها إلى تكتلات إقليمية متنافسة .

تتفاقم التحديات بسبب الاختلافات الأيديولوجية حول قيم الحوكمة الأساسية. بينما تشدد الديمقراطيات الغربية على حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة الديمقراطية، تؤكد قوى صاعدة أخرى على السيادة الوطنية وعدم التدخل والنماذج البديلة للحوكمة. هذه الاختلافات تجعل من الصعب التوصل إلى معايير مشتركة للحوكمة الأمنية.